المصدر: المصور
التاريخ : ٩ اغسطس ٢٠٠٢

السودان ..
خطر انفصال الجنوب يتخفى تحت حق تقرير المصير!

بقلم: مكرم محمد أحمد

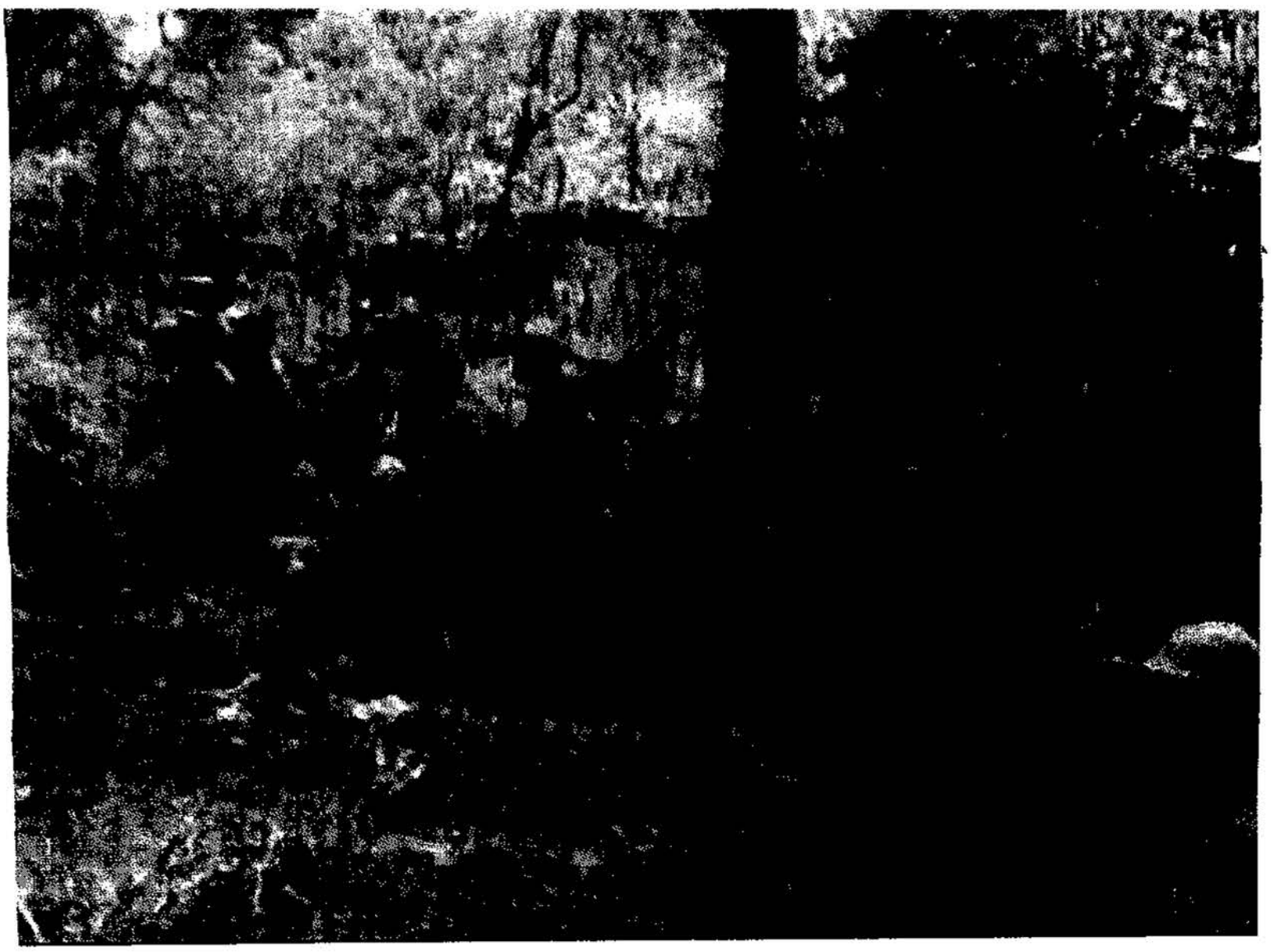

جيش التحرير السودانى الذى يقوده قرنق.. هل سيتوحد مع جيش حكومة الإنقاذ؟!

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

ما من شك فى أن كل مصرى يتمنى، لو صدقت توقعات حكومة الخرطوم، وانحاز الشعب فى جنوب السودان إلى وحدة التراب والوطن السودانى، بعد أن أقرت حكومة الخرطوم بحق أبناء الجنوب فى تقرير مصيرهم فى إطار سودان موحد أو فى إطار دولة مستقلة، فى اتفاقية وقعها ممثلون عن حكومة الرئيس البشير، وممثلون عن حركة التحرير الشعبى فى الجنوب التى يقودها العقيد قرنق، كما وقعها شهود من منظمة «الإيجاد» التى رعت تفاوض الجانبين.

وبرغم أن الاتفاق الذى تم توقيعه فى مدينة «ماشاكوس» الكينية فى العشرين من يوليو الماضى هو مجرد اتفاق إطار يتطلب مفاوضات أكثر تفصيلا، إلا أن مجموعة المبادىء التى أقرها اتفاق الإطار تضمن للجنوب دولة مستقلة بعد مرحلة انتقالية مدتها ٦ سنوات إذا لم تفلح جهود الخرطوم فى جعل وحدة السودان خيارا ناجحا من وجهة نظر مواطنى الجنوب!.

وخلال هذه السنوات الست، وقبل موعد الاستفتاء على حق تقرير المصير، سوف يكون لجنوب السودان

الرئيس عمر البشير

حكومة محلية تدير شئونهم داخل مناطقهم، وتمارس سلطات واسعة تسمح لشعب جنوب السودان بالسيطرة على شئون منطقته، كما سيكون من حق الجنوب دستور إقليمى ينظم صلاحيات الحكم المحلى على أرضه، وبرلمان محلى يصدر تشريعاته مستندا إلى الإجماع الشعبى المتصل بقيم وعادات شعب الجنوب دون علاقة بالشريعة الإسلامية.

كما يتم خلال الفترة الانتقالية، فض الاشتباك بين القوات المسلحة للطرفين،

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

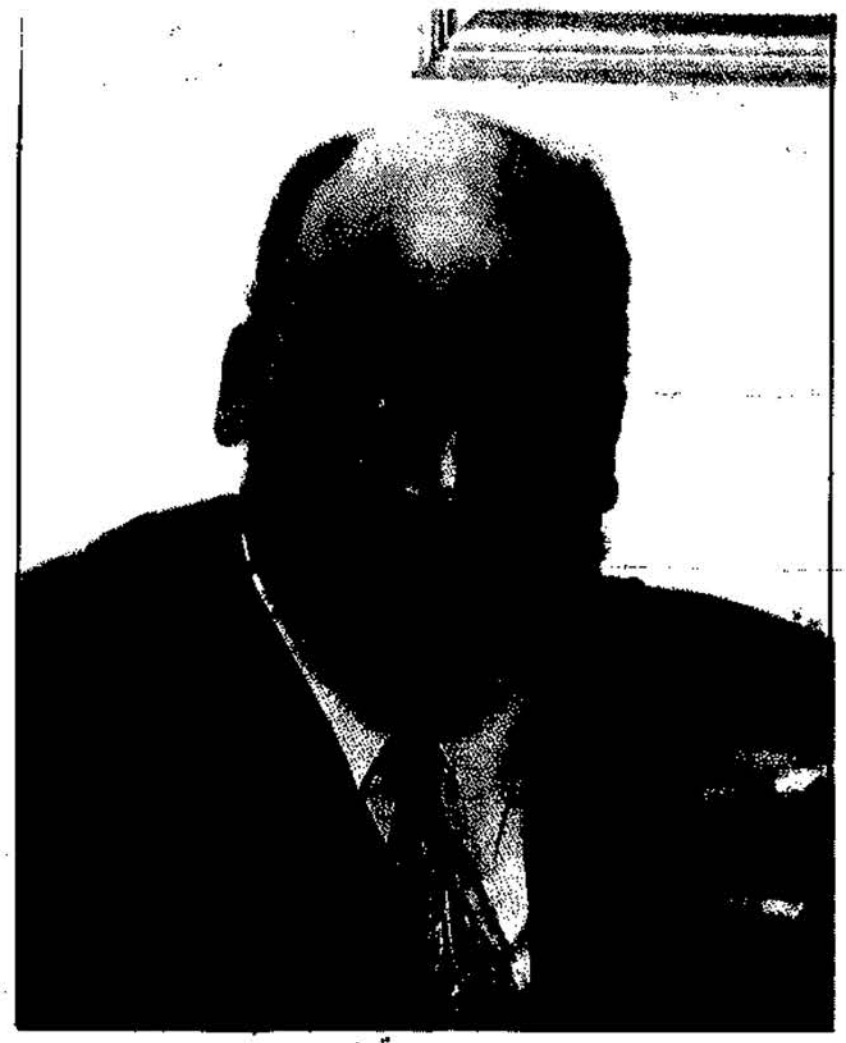

د. جون قرنق

والاتفاق على مناطق تمركز قوات كل جانب، على أن يتولى مجلس تنسيق عسكرى مشترك مهام الرقابة على وقف إطلاق النار، وتوفير معاملة متكافئة لأفراد القوات المسلحة من الجانبين، وفى نهاية المدة الانتقالية وليس فى بدايتها، تبدأ مفاوضات الجانبين لإنشاء جيش وطنى!.

يتضمن اتفاق الإطار أيضا إقامة حكومة وحدة وطنية، تتلقى نيابة عن الدولة الإيرادات المتعلقة باستغلال الموارد الطبيعية. على أن تخصص نسبة من هذه الإيرادات يتم الاتفاق عليها للولاية أو الإقليم الذى توجد به هذه الموارد، ويدخل فى اختصاص الحكومة الوطنية تلقى كل أشكال الدخل النابع من الجمارك والضرائب المحصلة من المطارات والموانىء والطرق على أن تعيد توزيعها على الولايات المختلفة، على أسس متساوية ومتكافئة، لجنة للمخصصات النقدية والمالية، كما سيكون هناك دستور أعلى للسودان، تمتثل له كل قوانين البلاد، ينظم العلاقات بين المستويات المختلفة للحكومة الوطنية وسلطة الولايات ويحدد ترتيبات تقاسم الثروة بين ولايات السودان، ويضمن حرية العقيدة لمواطنى السودان كافة.

وفضلا عن الدستور الأعلى سوف يكون هناك مجلسان تشريعيان على المستوى الوطنى يختص أحدهما «مجلس الشيوخ» بحماية مصالح الولايات المختلفة فى الإدارة المشتركة للسودان ككل، ويتشكل هذا المجلس من مندوبين عن برلمانات الولايات.

وينظم اتفاق الإطار أيضا العلاقة بين الدين والدولة فى عدد من المواد تؤكد حرية العقيدة والعبادة للجميع، كما تؤكد حق المواطنة كأساس لتولى كل المناصب بما فى ذلك منصب رئيس

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الدولة، وتجعل الفصل فى كل مسائل الأحوال الشخصية بما فى ذلك قضايا الزواج والطلاق والميراث وفقا للقوانين الوضعية الخاصة بمن تنطبق عليهم، بما يعنى وقف تطبيق الشريعة على شمال السودان وحده.

وفى نهاية الفترة الانتقالية يجرى الاستفتاء فى ولايات الجنوب الثلاث فقط على إقرار نظام الحكم الجديد الذى أقرته اتفاقية السلام أو التصويت لصالح الانفصال، وفى كل الأحوال يمتنع على أى من الطرفين، حكومة الرئيس البشير وحركة العقيد قرنق، فسخ هذا الاتفاق من جانب واحد، الذى يضمن تنفيذه ترتيبات محلية وضمانات دولية، يشارك فيها خمس من دول الإيجاد، جيبوتى وأريتريا وأثيوبيا وكينيا وأوغندا، كما يشارك فيها الولايات المتحدة وبريطانيا وإيطاليا والنرويج وأى من دول الجيران الأخرى التى تتفق كل الأطراف على انضمامها!.

فالاتفاق من وجهة نظر قانونية، يرتب لجنوب السودان حقه فى قيام دولة مستقلة، ويضمن لهذه الدولة جيشها المستقل، كما يضمن لها خلال المرحلة الانتقالية نظاما للحكم، أوسع كثيرا من الحكم الذاتى، يتمتع بسلطات واسعة تسمح لشعب الجنوب بالسيطرة على شئون منطقته «كما ينص الاتفاق»، وفى المقابل يُعلق الاتفاق مستقبل السودان الموحد على قدرة الخرطوم فى أن تجعل من وحدة السودان خيارا ناجحا من وجهة نظر مواطنى الجنوب!.

وعندما كان نائب الرئيس السودانى فى زيارة للقاهرة قبل أسبوع، جمعتنى معه جلسة حوار طويل حضرها بعض من الشخصيات المصرية العامة، وكان هاجسى الأول، لماذا هذا التفاؤل الشديد الذى تبديه الخرطوم حيال اتفاق يتضمن مخاطر صعبة تتخفى تحت حق تقرير المصير؟!، ويتطلب من الخرطوم عملا معجزا كى تجعل الوحدة خيارا ناجحا لشعب الجنوب بعد ١٨ عاما من حرب متواصلة أنهكت الجانبين، وأهلكت الحرث والنسل، استخدم فيها الطرفان كل صور الصراع، الدين والعرق والسلاح، وتداخلت فيها قوى دولية عديدة، حرصت منذ زمن طويل على فصل الجنوب عن الشمال، كما حرصت على فصل السودان عن مصر.

وكان الواضح من إجابات نائب الرئيس السودانى، «أن الحرب قد أنهكت الطرفين بما لم يدع لأى منهما خيارا آخر سوى وقف القتال، وأن كلا

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

من الجانبين قد اصبح على يقين من أنه لن يستطيع أن يحقق نصرا كاملا على الطرف الآخر، ثم جاء ظهور البترول فى أنحاء عديدة من السودان وليس فى الجنوب فقط ليزيد من رغبة الجانبين فى إنهاء القتال».

وبرغم اعتراف نائب الرئيس السودانى بحجم الأخطار التى يمكن أن تحدق بوحدة السودان، فقد كان متفائلا بأن السودان بمعونة مصر والأشقاء العرب يمكن أن يكرس سنوات المرحلة الانتقالية الست لجهود تنمية متواصلة تنجح فى أن تجعل الوحدة هدفا محببا للأشقاء فى الجنوب!.

❑❑❑

أحسست بالفعل، أن الإجابة تحمل من الأمانى بأكثر مما تحمل من اليقين، خصوصا أنه علق النجاح على آمال الخرطوم فى مساعدة العالم العربى كى تستطيع تجميل وجه الوحدة فى أنظار أبناء الجنوب.

بل لعلنى خشيت أن العكس هو مايمكن أن يحدث بالفعل، لن يفعل العرب شيئا، وسوف تتدفق على الجنوب معونات دول غربية عديدة لاترغب فى الإبقاء على السودان موحدا، خصوصا أن اتفاق الإطار الذى وقعه الجانبان فى كينيا يسمح للحكم المحلى فى الجنوب بتلقى المعونات والأموال والهبات من العالم الخارجى، ومن المؤسسات المتعددة الجنسيات، ومن الجمعيات الخيرية والتبشيرية، وليس هناك مايمنع من أن تنشط جهود الفتنة كى تعمق الهوة بين الجنوب والشمال مستثمرة خلافات العرق والدين، «المسيحية تجاه الإسلام»، و«الزنجية تجاه العروبة»، وليس هناك مايمنع أيضا من تدبير مكيدة ضخمة تقطع الآمال فى قيام الوحدة، تماما مثلما حدث عندما تم تدبير مؤامرة فصل السودان عن مصر، وقامت مظاهرات «الأنصار» الصاخبة فى وجه الرئيس محمد نجيب فى أول زيارة له للخرطوم فى مارس عام ١٩٥٤، تدعو إلى الانفصال عن مصر، رغم أن معظم الأحزاب السودانية كانت تقف إلى جوار وحدة وادى النيل، وكان أنصار الوحدة يشكلون غالبية أعضاء البرلمان السودانى، وتحولت مظاهرات الأنصار إلى صدام عنيف مع الشرطة السودانية سقط فيه عشرات القتلى والجرحى، وتسمم مناخ الوحدة بين البلدين بسبب هذا الحادث المأساوى ومضاعفاته، وصوتت أغلبية البرلمان الوحدوى فى ديسمبر عام ١٩٥٥ إلى جوار استقلال السودان وهى تمارس حق تقرير المصير.

❑❑❑

ما الذى يمنع من تكرار السيناريو ذاته، خصوصا أن الظروف الآن أكثر ملاءمة؟!..، لأنه فى قضية وحدة وادى النيل، لم يكن هناك هذا الجرح العميق الذى خلفته حرب أهلية ضروس استمرت ١٨ عاما، ولم يكن هناك فرصة للعب على الدين أو العرق لإفشال مشروع وحدة مصر والسودان، ومع ذلك تمكنت قوى الغرب من تدبير مكيدة ضخمة أدت إلى تبديد حلم وحدة وادى النيل!.

لا أحب أن أكون متشائما يقطع طريق الأمل على وحدة التراب السودانى، ولكن الظروف الراهنة تستدعى أكبر قدر من الحذر، لأنه ربما تكون هناك قوى دولية نافذة تعيد رسم

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

خريطة الشرق الأوسط والعالمين العربى والإسلامى الآن، تعتقد أن فصل جنوب السودان عن شماله سوف يقزم دور السودان الذى تحول فى ظل حكومة الإنقاذ، خصوصا أيام سطوة الترابى، إلى مركز لتصدير الثورة إلى جيرانه الأفارقة، وملاذا ومأوى لعدد من منظمات العنف إبتداء من الإرهابى العالمى كارلوس إلى بن لادن، إلى أنصار جماعتى «الجهاد» و«الجماعة الإسلامية» المصريتين.

صحيح أن السودان قد تخلص من كل ذلك الآن بعد أن أصبح الحكم شبه خالص للرئيس البشير، ولكن هل يفكر الغرب بالطريقة ذاتها التى نفكر بها كعرب؟!، هل ينسى أو يتناسى؟!، هل يصفح ويغفر كما فعل الرئيس مبارك؟!، لا أظن ذلك!.

وما يُزيد من حجم المخاوف على مستقبل وحدة السودان، أنه لم يحدث على مر التاريخ فى أى استفتاء على الوحدة أو الانفصال أن تحقق الفوز للوحدة، لأن الاستفتاء يأتى فى الأغلب فى أعقاب صراع وقتال وعنف طويل يقطع الأواصر، ويزيد الجفاء، ويبرر البعاد.

من المسئول عن انفصال الجنوب عن الشمال إذا ما وقع لا قدر الله؟.

■ **هل هو قرنق، الماكر المراوغ، الذى يرتدى ألف قناع وقناع، يتحدث عن السودان الموحد فى مصر، ثم ينقل مواقعه ومواقفه تباعا من السودان الموحد إلى الفيدرالية التى تضمن وحدة التراب السودانى مع حكم ذاتى واسع الاختصاص، ثم إلى الكونفيدرالية التى تنظم علاقات الاتحاد بين كيانين يكادا يكونان مستقلين، إلى اتفاق الإطار الأخير الذى لايذكر شيئا عن هذا أو ذاك، ولكنه يفتح أوسع الأبواب أمام انفصال الجنوب؟.**

مصطفى عثمان اسماعيل

■ **أم أن المسئول هو الترابى أيام سطوته، عندما اعتبر الحرب ضد الجنوب نوعا من الجهاد الدينى، مهدرا أخوة الوطن، ومهدرا وحدة التراب السودانى، وكان أول الذين جاهروا بالموافقة على الانفصال.**

■ **أم أن المسئول هى حكومة الإنقاذ التى تأمل فى أن تستمر فى حكم الخرطوم طوال السنوات الانتقالية الست مع تغيير فى بعض بنود الدستور السودانى الأخير، وتطعيم الحكومة خلال المرحلة الانتقالية بعدد من الشخصيات الجنوبية، والواضح من مسار الأحداث أن الغرب سوف يساعد حكومة الإنقاذ على البقاء رغم شكوكه العديدة فيها، لأن الغرب يعتقد أن استمرار حكومة الإنقاذ يمكن أن يغذى على نحو مستمر مشاعر الانفصال فى الجنوب، ولايترك فرصة لإمكان ظهور صفحة جديدة فى علاقات الجنوب مع الشمال!.**

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

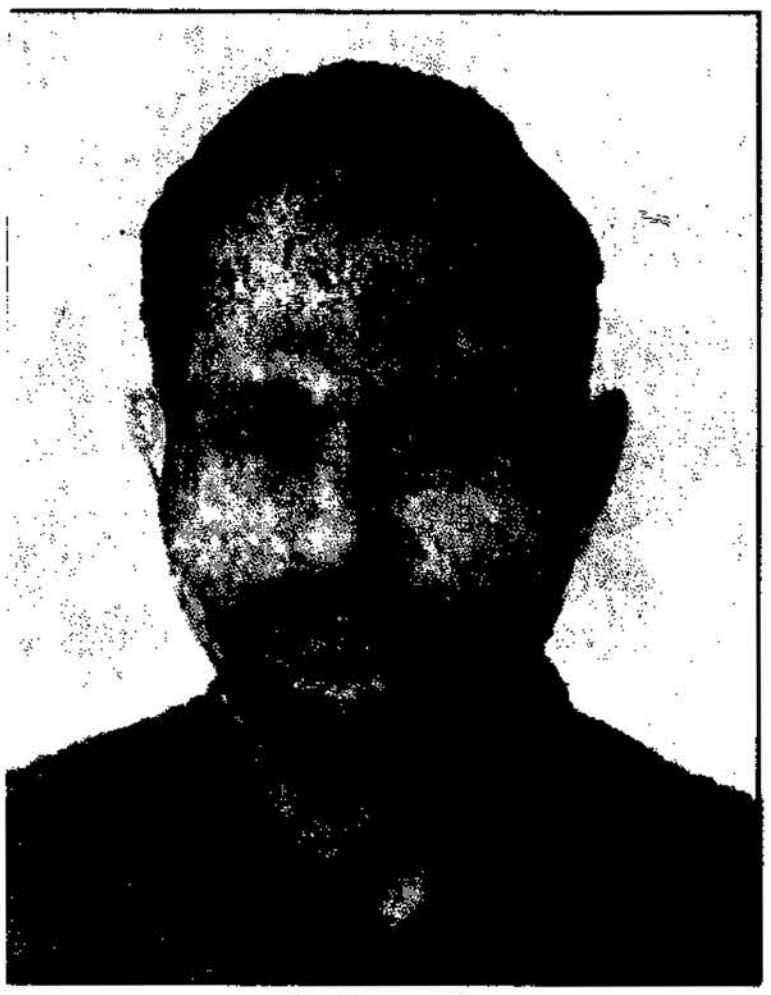

د. غازى صلاح الدين

■ أم أن المسئولية تقع على عاتق كل الأحزاب السودانية التى تسابقت فى مفاوضاتها المنفردة مع قرنق على قبول حق تقرير المصير مهدرة حق السودان شماله وجنوبه فى أن يكون - كما كان طوال تاريخه - وطنا واحدا.

■ أم أن المسئولية تقع على عاتق الحكم العسكرى أيام نميرى الذى كان فى وسعه بعد ظهور حركة التمرد الأولى «أنيانا (٢)» القيام بإصلاح ديمقراطى جاد يرعى عوامل التنوع الثقافى والعرقى والدينى فى السودان، ويستثمر روح السماحة التى تسكن السودانيين فى خلق نموذج لتعايش صحيح تزدهر فيه مصالح كل الفرقاء بالعدل والمساواة وأخوة الوطن.

❑❑❑

يصعب أن تحاسب التاريخ من نقطة الحاضر بعد أن مر قطاره بزمان، لكن الأمر المؤكد أن المسئولية تقع فى رقاب الجميع، وفى الخرطوم كان أول من عبّر عن مخاوفه على نحو شبه علنى وزير الخارجية د. مصطفى عثمان اسماعيل، الذى رفض أن يشارك فى مفاوضات كينيا، التى أدارها بدلا منه غازى صلاح الدين مستشار الرئيس البشير، حتى لايتحمل المسئولية التاريخية لحدث خطير يراه واقعا لامحالة، لكن وزير الخارجية آثر البقاء فى الحكم لعل الريح القادمة تأتى بما تشتهى السفن.

ويبقى أهم الأسئلة، ماهو موقف مصر من هذا التوجه، وماذا يمكن أن تتعرض له مصالحها النيلية، إن وقع المحظور وانفصل جنوب السودان عن شماله لا قدر الله؟!.

❑ الأمر المؤكد أولا، أن مصر تستشعر قلقا بالغا مما يمكن أن تسفر عنه تطورات الوضع الراهن فى ظل مفاوضات تتعرض فيها الخرطوم لضغوط دولية ضخمة، ومصدر قلق القاهرة ليس الخوف على مصالحها النيلية فى ظل انفصال الجنوب، لأن مصر كانت دائما على علاقات طيبة مع شعب الجنوب، وكانت دائما فى صف حقه فى تكافؤ الحقوق مع الشمال، وثمة روابط ومصالح عديدة تحفز الجنوب على الحفاظ على علاقاته مع مصر، فضلا عن أن حقوق مصر فى مواردها المائية تنظمها اتفاقات راسخة، وفى كل الأحوال فإن إعادة الهدوء إلى جنوب السودان يخدم مصالح مشتركة يستفيد منها جنوب السودان وشماله تتعلق

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

بمشروع توسيع مجرى النيل الذى توقف بسبب الحرب الأهلية، رغم أنه يهيىء للجنوب فرصا ضخمة لتوطين قبائل الرعاة فى هذه المناطق فى قرى زراعية، مع زيادة إيراد النهر لصالح الجانبين، وهو مشروع يعرف قرنق مدى أهميته لجنوب السودان، لأنه كان موضوع رسالته التى نال بها الدكتوراه من إحدى الجامعات الأمريكية.

❑ والأمر المؤكد ثانيا، أن القاهرة حذرت كل القوى الوطنية السودانية من مغبة الموافقة على حق تقرير المصير، وفى كل مباحثاتها مع الأطراف السودانية «قرنق وحكومة الإنقاذ والأحزاب الوطنية» كانت تؤكد على خطورة قبول حق تقرير المصير، لأنه يفتح الباب لانفصال الجنوب، وكانت تعتقد أن الحل الصحيح هو إقرار الشمال بكل حقوق المواطنة لسكان الجنوب.

وحتى فى المباحثات التى أجراها فى القاهرة مبعوث الرئيس الأمريكى بوش إلى السودان «دانى فورد» قبل شهور، كان الاتفاق كاملا على ضرورة أن تتم تسوية أوضاع الجنوب فى إطار سودان موحد، بل إن المبعوث الأمريكى عندما رفع تقريره إلى الرئيس بوش، لم يتحدث عن حق تقرير المصير لسكان الجنوب، الأمر الذى يثير علامات استفهام كثيرة حول حقيقة مادار فى مفاوضات كينيا، ومبررات هذا التنازل الضخم الذى قدمته الخرطوم.

❑ والأمر المؤكد ثالثا، أن القاهرة مع إصرارها على عدم الاشتراك فى أية جهود تتعلق بالمفاوضات التى تجرى الآن سوف تبذل كل مساعيها لإقناع الأطراف الدولية والإقليمية القريبة من هذه المفاوضات بضرورة الإبقاء على روابط وحدة الوطن السودانى، وهذا ما أكده الرئيس مبارك للوزير مهدى إبراهيم مبعوث الرئيس البشير قبل أيام، لأن تقسيم الدول الافريقية على أساس عرقى، وإعادة رسم حدود القارة الافريقية بقرارات دولية سوف يؤدى إلى مشكلات ضخمة فى افريقيا ربما تزيد من حدة الصراع العرقى، كما أنها تكسر واحدا من المبادىء الأساسية لمنظمة الوحدة الافريقية فى ضرورة الحفاظ على الحدود الموروثة من الاستعمار القديم تجنبا لصراعات عرقية تهدد افريقيا بالفوضى والاقتتال الأهلى❑

مكرم محمد أحمد

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية